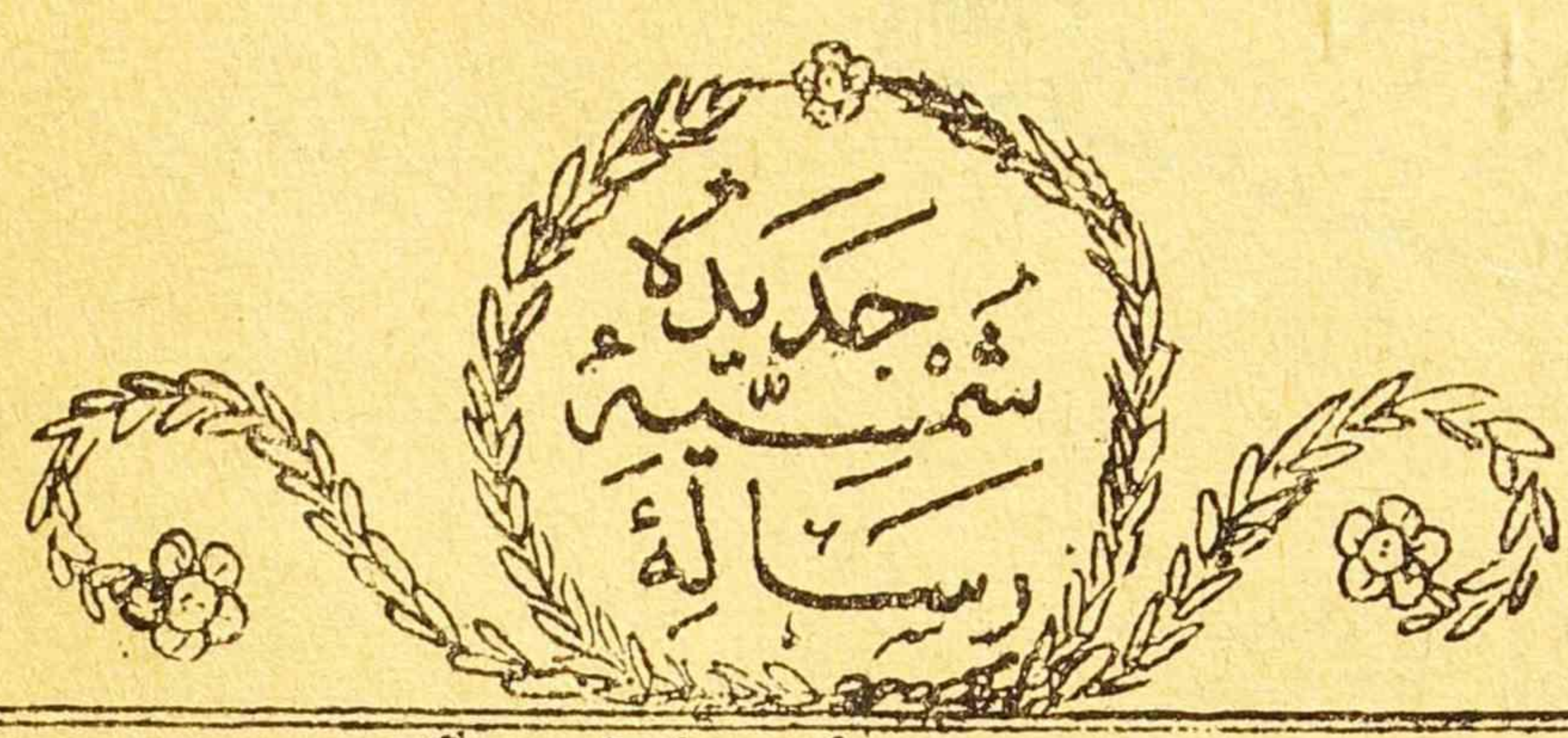


البرهان من جهة العقل والبرهان من جهة التجربة
 فالبرهان من جهة العقل هو الذي لا يقبل الشك والبرهان من جهة التجربة هو الذي يقبل الشك
 والبرهان من جهة العقل هو الذي لا يقبل الشك والبرهان من جهة التجربة هو الذي يقبل الشك
 والبرهان من جهة العقل هو الذي لا يقبل الشك والبرهان من جهة التجربة هو الذي يقبل الشك

والتجربة من جهة العقل والبرهان من جهة التجربة
 والتجربة من جهة العقل والبرهان من جهة التجربة
 والتجربة من جهة العقل والبرهان من جهة التجربة
 والتجربة من جهة العقل والبرهان من جهة التجربة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَحْمَدُ لِلَّهِ الَّذِي بَدَعَ نِظَامَ الوجودِ وَأَخْتَرَعَ مَا هَيَّاتِ الْأَشْيَاءِ
 بِمَقْتَضَى الجُودِ وَأَنْشَأَ بِقُدْرَتِهِ أَنْوَاعَ الْجَوَاهِرِ الْعَقَلِيَّةِ
 وَأَفَاضَ بِرَحْمَتِهِ حَرَكَاتِ الْأَجْرَامِ الْفَلَكِيَّةِ وَالصَّلَوَةَ عَلَى ذَوَاتِ
 الْأَنْفُسِ الْقُدْسِيَّةِ الْمُنَزَّهَةِ عَنِ الْكُدُورَاتِ الْأَنْسِيَّةِ خُصُوصًا
 عَلَى مُحَمَّدٍ صَاحِبِ الْآيَاتِ وَالْعِجَزَاتِ وَعَلَى آلِهِ التَّالِعِينَ بِالْحُجَجِ وَالْبَيِّنَاتِ
 وَبَعْدُ فَهَذَا كِتَابٌ فِي الْمُنْطِقِ سَمَّيْتُهُ بِالرِّسَالَةِ الشَّمْسِيَّةِ فِي الْقَوَائِدِ
 الْمُنْطِقِيَّةِ وَرَتَبْتُهُ عَلَى مَقْدِمَةٍ وَثَلَاثِ مَقَالَاتٍ وَخَاتِمَةٍ أَمَّا الْمَقْدِمَةُ
 فَفِيهَا ابْتِحَانُ الْأَوَّلِ فِي مَاهِيَةِ الْمُنْطِقِ وَبَيَانُ الْحَاجَةِ إِلَى الْعِلْمِ أَمَّا
 تَصَوُّرُ فَقَطْ وَهُوَ حُصُولُ صُورَةِ الشَّيْءِ فِي الْعَقْلِ أَوْ تَصَوُّرُ مَعَهُ حُكْمٌ
 وَهُوَ اسْتِدْلَالُ أَمْرٍ إِلَى آخَرٍ بِإِجَابَةٍ أَوْ سَلْبٍ وَيُقَالُ لِلْجَمْعِ تَصْدِيقٌ وَلِلْمَعْرِضِ تَنْكِيسٌ

والمقدمة من غير أصل
 أو من أصل لغوي أو من أصل
 لا يكون جوارحاً أو جوارحاً
 لا يكون جوارحاً أو جوارحاً
 لا يكون جوارحاً أو جوارحاً
 لا يكون جوارحاً أو جوارحاً

البرهان من جهة العقل والبرهان من جهة التجربة
 البرهان من جهة العقل والبرهان من جهة التجربة
 البرهان من جهة العقل والبرهان من جهة التجربة
 البرهان من جهة العقل والبرهان من جهة التجربة

المنطقى او اما ج
والتقديرية موضوع المنطقى
المنطقى ج
عليها اللو هو الال تصور
من الموصلى الى المتصور
كالجوان الناطق الذى هو الوصل
الى التقدير الموقوف على تصور الجوان
كلية و على كون الناطق نفسا

قال ويبي تقديم الاول (آه) في
 فيجب تقديم الطبع واما الطبع
 من حيث وضع الواضع
 قال احد هذه الامور الثلاثة
 من تصور المحكوم عليه به والحكم
 في تصور المحكوم عليه به
 قال دلالة اللفظ (آه) الاول
 في كون الشيء بجماله يلزم من العلم
 به العلم بشيئ اخر والشيئ الاول
 هو الدال واللفظة الواضحة
 واما الدلالة اللفظية حيث هي كما
 فهي كون اللفظ بصفته وحيث
 منهم من معناه للعلم بصفة وحيث
 مطابقة او تضمن او التزام كما قال
 المصنف بين هذه التقسيم ودلالة
 اللفظ (آه) على قول ويشترط في
 وهو كون الامر الخارج لا يلزم في
 اللفظ حيث يلزم من تصور المسمى
 في الالتزام لا يلزم من تصور المسمى
 شيئا لو انشئ تصور شرط الدلالة
 وكل شي لو انشئ اللفظ الدلالة
 الالتزامية لا انشئ الدلالة الالتزامية
 فينتج ان اللفظ هو شرط الدلالة
 شرط الدلالة الالتزامية وهو
 وان يلزم من تصور المسمى
 وهو الحيوان الناطق فانه من تصور
 بان قال انه انسان يلزم من

وَخَاصَّةً وَمِنْ حَيْثُ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا الْمَوْصِلُ إِلَى التَّصْدِيقِ أَمَا تَوَقُّفًا
 قَرِيبًا كَوْنَهَا قَضِيَّةً وَعَكْسَ قَضِيَّةٍ وَنَقِضَ قَضِيَّةٍ وَأَمَا تَوَقُّفًا
 بَعِيدًا كَوْنَهَا مَوْضُوعَاتٍ وَمَحْمُولَاتٍ وَقَدْ جَرَى الْعَادَةُ
 بِأَنْ يُسَمَّى الْمَوْصِلُ إِلَى التَّصَوُّرِ قَوْلًا مُشَارِحًا وَالْمَوْصِلُ إِلَى التَّصْدِيقِ
 حُجَّةً وَيَجِبُ تَقْدِيمُ الْأَوَّلِ عَلَى الثَّانِي وَضِعًا لِتَقْدِيمِ التَّصَوُّرِ
 عَلَى التَّصْدِيقِ طَبْعًا لِأَنَّ كُلَّ تَصْدِيقٍ لَا يَدْفَعُهُ مِنْ تَصَوُّرِ الْمَحْكُومِ
 عَلَيْهِ أَمَا بَذَاتُهُ أَوْ بِإِمْرَاضٍ عَلَيْهِ وَالْمَحْكُومُ بِهِ كَذَلِكَ
 وَالْحُكْمُ لَا مِثْلَ الْحُكْمِ مِمَّنْ جُمِلَ أَحَدُهُ بِالْأَمْرِ وَأَمَا الْمَقَالَاتُ
 فَثَلَاثُ الْمَقَالَةِ الْأُولَى فِي الْمَفْرَدَاتِ وَفِيهَا أَرْبَعَةُ فُصُولٍ
 الْفَصْلُ الْأَوَّلُ فِي الْأَلْفَاظِ دَلَالَةُ الْلفظِ عَلَى الْمَعْنَى بِتَوْسِطِ الْوَضْعِ
 لَهُ مُطَابَقَةٌ كَدَلَالَةِ الْإِنْسَانِ عَلَى الْحَيَّوانِ الْناطقِ وَبِتَوْسِطِهِ
 لِأَنَّهُ دَخَلَ فِيهِ تَضَمُّنٌ كَدَلَالَتِهِ عَلَى الْحَيَّوانِ أَوِ الْناطقِ وَبِتَوْسِطِهِ
 لِمَا خَرَجَ عَنْهُ التَّزَامُ كَدَلَالَتِهِ عَلَى قَابِلِ الْعِلْمِ وَصَنَعَةِ الْكِتَابَةِ
 وَتَشْتَرُطُ فِي الدَّلَالَةِ الْإِلْتِزَامِيَّةِ كَوْنُ الْأَمْرِ الْخَارِجِ بِحَالَةٍ يَلْزَمُ
 مِنْ تَصَوُّرِ الْمَسْمُومِ تَصَوُّرُهُ وَإِلَّا لَمْ يَمْنَعْ فَهْمُهُ مِنَ الْلفظِ وَلَا يَشْتَرُطُ

تصور المسمى
 وهو قابل العلم وصنعة الكتابة
 قال على الحيوان الناطق
 الحيوان بالفتح
 جميع أنواعه فاصلة حيوان قسب
 الباء الثانية واو انهم استكن الباء
 الاولى لتلا ثقلها بفتحها فاعلم
 على حسب القواعد الصغرية

اي وان لم يتحقق هذا الشرط

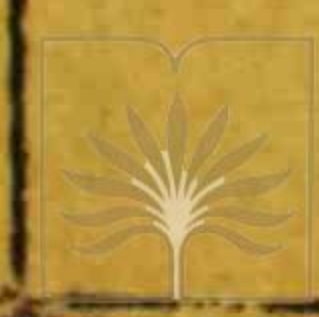
قَالَ سَيَا فِي الْعِبَارَةِ (البسيط)
الَّذِي لَا جُزْءَ لَهُ كَالْوَحْدَةِ وَالنَّقْطَةِ
وَأَمَّا اسْتِثْنَاءُ الْمَطَابِقَةِ الْإِتْرَامِ
فَعَبْدٌ مُشْتَقٌّ وَأَنْ لَمْ يُقْصَدِ جُزْءُهُ
عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ فَهُوَ الدَّلَالَةُ
وَحِينَئِذٍ لَا يَرُدُّ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ
نَوْعُهُمَا وَهُوَ الْفِعْلُ مَوْصُولٌ بِالْأَخْبَارِ
مِنْقَسِمًا بِثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ وَهُوَ
سُكُونٌ وَالْأَسْمَاءُ أَكْثَرُ
سُكُونًا وَتَشْخِصٌ ذَلِكَ الْغَنَى
سُقُولًا عَلَى
أَنْ

وَلَا يَشْتَرَطُ فِيهَا كَوْنُهُ بِحَالَةٍ يَلْزَمُ مِنْ تَحَقُّقِ الْمُسَمَّى فِي الْخَارِجِ تَحَقُّقُهُ
 فِيهِ كَدَلَالَةٍ لَفْظِ الْعَمَى عَلَى الْبَصَرِ مَعَ عَدَمِ الْمُلَازِمَةِ بَيْنَهُمَا
 فِي الْخَارِجِ وَالْمُطَابَقَةُ لَا تَسْتَلِزِمُ التَّضَمُّنَ كَمَا فِي الْبَسَائِطِ وَأَمَّا
 اسْتِلْزَامُهَا إِلَّا لَتِرَامٍ فَغَيْرُ مُتَقَيَّنٍ لِأَنَّ وُجُودَ الْإِلْزَامِ الذِّهْنِيِّ
 لِكُلِّ مَا هِيَ يَلْزَمُ مِنْ تَصَوُّرِهَا تَصَوُّرَهُ غَيْرُ مَعْلُومٍ وَمَا قِيلَ
 أَنَّ تَصَوُّرَ كُلِّ مَا هِيَ يَسْتَلِزِمُ تَصَوُّرَ أَنَّهَا لَيْسَتْ غَيْرَهَا فَمِنْ شَوْعِ
 وَمِنْ هَذَا تَبَيَّنَ عَدَمُ اسْتِلْزَامِ التَّضَمُّنِ الْإِلْزَامَ وَأَمَّا هُما فَلَا يُوْجِدُ
 الْإِلْزَامَ الْمُطَابَقَةَ لِاسْتِحْوَاجِ وُجُودِ التَّابِعِ مِنْ حَيْثَانَهُ تَابِعٌ بِدُونِ
 الْمَشْبُوعِ وَالِدَالُ بِالْمُطَابَقَةِ أَنْ قَصْدُ بَحْثِ مِثْلِهِ الدَّلَالَةُ عَلَى جُزْءٍ
 مَعْنَاهُ فَهُوَ الرُّكْبُ كَرَامِي الْحِجَارَةِ وَالْإِفْرَادُ وَهُوَ
 أَنْ يَصْلَحَ لِأَنْ يُخْبِرَ بِهِ وَحْدَهُ فَهُوَ الْأَدَاةُ كُفًى وَلَا وَأَنْ يَصْلَحَ
 لِذَلِكَ فَإِنْ دَلَّ بِمِثْلِهِ عَلَى زَمَانٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الْأَرْمَنِ الثَّلَاثَةِ فَهُوَ
 الْكَلِمَةُ وَأَنْ لَمْ يَدَلَّ فَهُوَ الْاسْمُ وَحِينَئِذٍ مَا أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ وَاحِدًا
 أَوْ كَثِيرًا فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَإِنْ تَشَخَّصَ ذَلِكَ الْمَعْنَى يُسَمَّى عِلْمًا
 وَالْأَوَّلُ طَائِفًا أَنْ اسْتَوَتْ أَفْرَادُهُ الذِّهْنِيَّةُ وَالْخَارِجِيَّةُ فِيهِ

قال كالدابة (فانها في أصل
اللفظ لكل ما يدب على الارض ثم نقل
الى ذوات القوائم الأربع
التي هي في النظار (جمع ناظر
اي ما يستعين ناظره
من النية
المنصوصة والاسكال
الاسكال فانها في الأصل
فانها في الأصل
قال كالدابة (فانها في أصل
اللفظ لكل ما يدب على الارض ثم نقل
الى ذوات القوائم الأربع
التي هي في النظار (جمع ناظر
اي ما يستعين ناظره
من النية
المنصوصة والاسكال
الاسكال فانها في الأصل

كَلَّا نَسَانِ وَالشَّمْسِ وَمَشِيٍّ كَمَا أَنَّ كَالَ حُصُولِهِ فِي الْبَعْضِ
أَوَّلِي وَأَقْدَمَ وَأَشَدَّ مِنَ الْآخِرِ كَالْوُجُودِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْوَاجِبِ
وَالْمُمْكِنِ وَأَنَّ كَالَ الثَّانِي فَإِنْ كَانَ وَضَعُهُ لِعَلِّكَ الْمَعْنَى عَلَى السَّوِيَّةِ
فَهُوَ الْمَشْتَرِكُ كَالْعَيْنِ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ بَلْ وَضَعُ لِحَدِّهَا أَوَّلًا
ثُمَّ نُقِلَ إِلَى الثَّانِي وَحِينَئِذٍ أَنْ تَرَكَ مَوْضُوعَهُ الْأَوَّلَ لِيُسَمَّى
مَنْقُولًا عُرْفِيًّا إِنْ كَانَ النَّاقِلُ هُوَ الْعُرْفُ الْعَامُّ كَالدَّابَّةِ وَشَرَعِيًّا
إِنْ كَانَ النَّاقِلُ هُوَ الشَّرْعُ كَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَأَصْطِلَاحِيًّا
إِنْ كَانَ النَّاقِلُ هُوَ الْعُرْفُ الْخَاصُّ كَأَصْطِلَاحَاتِ النِّجَاحِ
وَالنِّظَارِ وَغَيْرِهَا وَأَنْ لَمْ يَتْرَكَ مَوْضُوعَهُ الْأَوَّلَ لِيُسَمَّى بِالنِّسْبَةِ
إِلَيْهِ حَقِيقَةً وَبِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَنْقُولِ إِلَيْهِ مَجَازًا كَالْأَسَدِ
بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْحَيَّوَانِ الْمَفْتَرِسِ وَالرَّجُلِ الشَّجَاعِ وَكُلُّ لَفْظٍ فَهُوَ
بِالنِّسْبَةِ إِلَى لَفْظٍ آخَرَ مُرَادِفٍ لَهُ إِنْ تَوَافَقَا فِي الْمَعْنَى وَمُبَايِنٍ لَهُ
إِنْ اخْتَلَفَا فِيهِ وَأَمَّا الْمَرْكَبُ فَهُوَ أَمَّا تَامٌ وَهُوَ الَّذِي يَصِحُّ التَّكْوِينُ
عَلَيْهِ وَأَمَّا غَيْرُ تَامٍ وَهُوَ بِخِلَافِهِ وَالتَّامُّ إِنْ احْتَمَلَ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ
فَهُوَ الْخَبَرُ وَإِنْ لَمْ يَحْتَمَلْ فَهُوَ الْأَنْشَاءُ فَإِنْ دَلَّ عَلَى طَلَبِ الْفِعْلِ دَلَالَةٌ

وهو المقوم الذي يجوز أن يخرج من أصل
المعنى (اي بهذا المخاطب فاشد
عليه (اي لا يكون مستتبعا للفظ
كأنه لا يقبل
آخر ينتظره المخاطب منتظرا لا يقال
قائم أو قاعد مثلا بخلاف ما إذا
قبل زيد قائم



هذا الفصل الثاني في المعاني
المفردة (أي في تصور مفهوم ما بها
وتنظيمها) والمذكور في الفصل
الثالث أحوال المعاني المفردة
فإنها أحوال الكلي

دلالة أولية أي وضعية فهو مع الاستعلاء أمر كقولنا
أضرب أنت ومع الخضوع سؤال ودعاء ومع التساوي
التماس وإن لم يدل فهو التنبه ويندرج فيه التمني والترجي
والقسم والنداء وأما غير التمام فهو ما تفيد كالحق وإن
الناطق وأما غير تفيد كالمركب من اسم وأداة أو كلمة وأداة
الفصل الثاني في المعاني المفردة كل مفهوم فهو جزئي حقيقي
أن منع نفس تصور من وقوع الشركة فيه وكل إن لم يمنع
واللفظ الدال عليها يسمى جزئياً وكل بالعرض والكلي إما
أن يكون تمام ماهية ما تحته من الجزئيات أو داخل فيها
أو خارجاً عنها والاول هو النوع الحقيقي سواء كان متعدد
الأشخاص وهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة
والخصوصية معاً كالإنسان أو غير متعدد الأشخاص فهو
المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة كالشمس
فهو إذن كلي مقول على واحد فقط أو على كثيرين متفقين بالحقائق
في جواب ما هو وإن كان الثاني فإن كان تمام الجزئ المشترك بينها



و بعد الحیوان و اذا انتفى الحیوان
انتفى الحیوان ای وان لم یکن
لتمام الشترک بل کان بمایناه
او اخص منه او اعم منه

كَالشَّيْبِ وَالشَّبَابِ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ اللَّازِمِ وَالْمُفَارِقِ اِنْ اخْتَصَرَ
 بِأَفْرَادٍ حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ فَهِيَ الْخَاصَّةُ كَالضَّاحِكِ وَالْأَفْهَمُ
 الْعَرَضُ الْعَامُّ كَالْمَاشِي وَيُرْسَمُ الْخَاصَّةُ بِأَنَّهَا كَلِمَةٌ مَقُولَةٌ عَلَى مَا
 تَحْتَ حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ قَوْلًا عَرَضِيًّا وَالْعَرَضُ الْعَامُّ بِأَنَّهُ
 كُلُّ مَقُولٍ عَلَى أَفْرَادٍ حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ وَغَيْرِهَا قَوْلًا عَرَضِيًّا
 فَالْكَلِمَاتُ اِذْنَ خَمْسَةٌ نَوْعٌ وَجِنْسٌ وَفَصْلٌ وَخَاصَّةٌ وَعَرَضٌ
 عَامٌّ ^{أَيْ الْبَحْثُ الْأَوَّلُ هَهُنَا لِقَا الْآيَةِ} الْفَصْلُ الثَّالِثُ فِي مَبَاحِثِ الْكُلِّ وَالْجُرْئِيِّ وَهِيَ خَمْسَةٌ
 الْأَوَّلُ الْكُلُّ قَدْ يَكُونُ مُتَمَتِّعٌ الْوُجُودِ فِي الْخَارِجِ لَا لِنَفْسٍ مَفْهُومٍ
 اللَّفْظِ كَشَرِيكَ الْبَارِي عَزَّ اسْمُهُ وَقَدْ يَكُونُ مُمَكِّنٌ الْوُجُودِ لَكِنْ
 لَا يُوجِدُ كَالْعَفَاءِ وَقَدْ يَكُونُ الْوُجُودُ مِنْهُ وَاحِدًا فَقَطْ مَعَ امْتِنَاعِ
 غَيْرِهِ كَالْبَارِي تَعَالَى أَوْ مَعَ امْتِنَاعِهِ كَالشَّمْسِ وَقَدْ يَكُونُ الْوُجُودُ
 مِنْهُ كَثِيرًا أَمَا مُتَنَاهِيًا كَالْكَوَاكِبِ السَّبْعَةِ السَّيَّارَةِ أَوْ غَيْرِ مُتَنَاهٍ
 كَالنَّفُوسِ النَّاطِقَةِ ^{أَيْ الْبَحْثُ الثَّانِي مَا يَذْكُرُ} الثَّانِي إِذَا قُلْنَا لِلْحَيَوَانِ مَثَلًا أَنَّهُ كُلُّ فِهْنَاكَ
 أُمُورٌ ثَلَاثَةٌ الْحَيَوَانُ مِنْ حَيْثُ هُوَ وَكَوْنُهُ كُلِّيًّا وَالْمَرْكَبُ مِنْهُمَا
 وَالْأَوَّلُ يُسَمَّى كُلِّيًّا طَبِيعِيًّا وَالثَّانِي كُلِّيًّا مَنْطِقِيًّا وَالثَّالِثُ كُلِّيًّا

الأعم على كل ما يصدق عليه نقض
الأعم على كل ما يصدق عليه نقض
الأعم على كل ما يصدق عليه نقض
الأعم على كل ما يصدق عليه نقض
الأعم على كل ما يصدق عليه نقض
الأعم على كل ما يصدق عليه نقض
الأعم على كل ما يصدق عليه نقض
الأعم على كل ما يصدق عليه نقض
الأعم على كل ما يصدق عليه نقض
الأعم على كل ما يصدق عليه نقض

فَلَا تَنِي لَوْلَا ذَلِكَ لَصَدَقَ عَيْنُ الْأَخْصَرِ عَلَى بَعْضِ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ
نَقِضُ الْأَعْمِ وَذَلِكَ مُسْتَلْزِمٌ لَصِدْقِ الْأَخْصَرِ بِدُونِ الْأَعْمِ
وَهُوَ مُحَالٌ وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّهُ لَوْلَا ذَلِكَ لَصَدَقَ نَقِضُ الْأَعْمِ
عَلَى كُلِّ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ نَقِضُ الْأَخْصَرِ وَذَلِكَ مُسْتَلْزِمٌ
لَصِدْقِ الْأَخْصَرِ عَلَى كُلِّ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الْأَعْمُ وَهُوَ مُحَالٌ
وَالْأَعْمُ مِنْ شَيْءٍ مِنْ وَجْهِ لَيْسَ بَيْنَ نَقِضَيْهِمَا عُمُومٌ أَصْلًا
لِتَحَقُّقِ مِثْلِ هَذَا السُّمُومِ بَيْنَ عَيْنِ الْأَعْمِ مُطْلَقًا وَنَقِضِ الْأَخْصَرِ
مَعَ التَّبَايُنِ الْكُلِّيِّ بَيْنَ نَقِضِ الْأَعْمِ مُطْلَقًا وَعَيْنِ الْأَخْصَرِ
وَنَقِضِ التَّبَايُنِ مِثْلًا بَيْنَ تَبَايُنٍ جَزْئِيٍّ لَأَنَّهُمَا أَرَأَيْتَ يَصْدُقُ أَصْلًا
مَعًا عَلَى شَيْءٍ كَاللَّاوُجُودِ وَاللَّا عَدَمِ كَانَ بَيْنَهُمَا تَبَايُنٌ كُلِّيٌّ وَأَرَأَيْتَ
مَعًا كَاللَّاإِنْسَانِ وَاللَّا فَرَسٍ كَانَ بَيْنَهُمَا تَبَايُنٌ جَزْئِيٌّ ضَرُورَةً صَدَقَ
أَحَدُ التَّبَايُنَيْنِ مَعَ نَقِضِ الْآخَرِ فَقَطْ فَالتَّبَايُنُ الْجَزْئِيُّ لَا زَمَ
جَزْمًا الرَّابِعُ الْجَزْئِيُّ كَمَا يَقَالُ عَلَى الْمَعْنَى الْمَذْكُورِ السَّمِيُّ بِالْحَقِيقِ
فَكَذَلِكَ يَقَالُ عَلَى كُلِّ أَخْصَرٍ تَحْتَ الْأَعْمِ وَيُسَمَّى الْجَزْئِيُّ الْإِصْطِفَائِيَّ
وَهُوَ أَعْمُ مِنَ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ كُلُّ جَزْئِيٍّ حَقِيقِيٍّ فَهُوَ جَزْئِيٌّ إِصْطِفَائِيٌّ

هذا شروع في بيان النسبة بين
نقضي العموم والخصوص في وجه
التباين الجزئي صدق كل واحد عن
نفس تصور مفهومه عن وقوع
الشئ في كبرى كبرى



لا قال كما يقال على ما ذكرناه
 وهو القول على كثير من منقذين
 بان يكون جميع الانواع تحت واحد
 بان يكون نوع واحد ونحوه
 قال او مبينا للكل لا انحصارها
 بان يكون نوع واحد ونحوه
 لا انحصارها ولا البعض من البعض ولا البعض الآخر

دُونَ الْعَكْسِ أَمَّا الْإَوَّلُ فَلَا نَذْرَاجُ كُلَّ شَخْصٍ تَحْتَ الْمَاهِيَةِ
 الْكَلِّيَّةِ الْمُعَرَّاتِ عَنِ الْمُسْتَحْصَاتِ وَأَمَّا الثَّانِي فَلْيُؤْزَكُونَ الْجَزْئِيَّ
 الْأَصْنَفِي كَلِّيًّا وَامْتِنَاعُ كَوْنِ الْجَزْئِيِّ الْحَقِيقِيِّ كَذَلِكَ لِخَامِسٍ
 النَّوْعِ كَمَا يُقَالُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ وَيُقَالُ لَهُ النَّوْعُ الْحَقِيقِيُّ فَكَذَلِكَ
 يُقَالُ عَلَى كُلِّ مَاهِيَةٍ يُقَالُ عَلَيْهَا وَعَلَى غَيْرِهَا الْجِنْسُ فِي جَوَابِ
 مَا هُوَ قَوْلًا أَوَّلِيًّا وَيُسَمَّى النَّوْعُ الْأَصْنَفِي وَمَرَاتِبُهُ أَرْبَعٌ لِأَنَّهُ أَمَّا
 أَنْ يَكُونَ أَعْمَ الْأَنْوَاعِ وَهُوَ النَّوْعُ الْعَالِي كَالْجِسْمِ أَوْ اخْصَصَهَا وَهُوَ
 النَّوْعُ السَّافِلُ كَالْإِنْسَانِ وَيُسَمَّى نَوْعَ الْأَنْوَاعِ أَوْ أَعْمَ مِنَ السَّافِلِ
 وَأَخْصَرَ مِنَ الْعَالِي وَهُوَ النَّوْعُ الْمُتَوَسِّطُ كَالْحَيَوَانَ وَالْجِسْمِ النَّامِ
 أَوْ مَبَايِنًا لِلْكَلِّ وَهُوَ النَّوْعُ الْمَفْرَدُ كَالْعَقْلِ إِنْ قُلْنَا إِنْ الْجَوْهَرِ
 جِنْسٌ لَهُ وَمَرَاتِبُ الْأَجْنَاسِ أَيْضًا هَذِهِ الْأَرْبَعُ لَكِنْ الْعَالِي
 كَالْجَوْهَرِ فِي مَرَاتِبِ الْأَجْنَاسِ يُسَمَّى جِنْسَ الْأَجْنَاسِ لَا السَّافِلِ
 كَالْحَيَوَانَ وَمِثَالُ الْمُتَوَسِّطِ فِيهِ الْجِسْمُ النَّامِ وَالْجِسْمُ وَلَيْسَ
 الْمَفْرَدُ كَالْعَقْلِ إِنْ قُلْنَا إِنْ الْجَوْهَرِ لَيْسَ بِجِنْسٍ لَهُ وَالنَّوْعُ الْأَصْنَفِي
 مُوجُودٌ بِدُونِ الْحَقِيقِيِّ كَالْأَنْوَاعِ الْمُتَوَسِّطَةِ وَالْحَقِيقِيِّ مُوجُودٌ
 بِدُونِ النَّوْعِ



سأله قال وسالبة مطلقة عامة
وهي الجزاء الثاني من القضية أي
قولنا لا شيء من الكائنات
بالفعل فهي مفهومة بالادراك

سأله قال وموجبة مطلقة خاصة
وهي الجزاء الثاني من القضية أي قولنا
الاصابع بالفعل

سأله قال وموجبة مطلقة خاصة
وهي الجزاء الثاني من القضية أي قولنا
كل كائن ساكن بالادراك

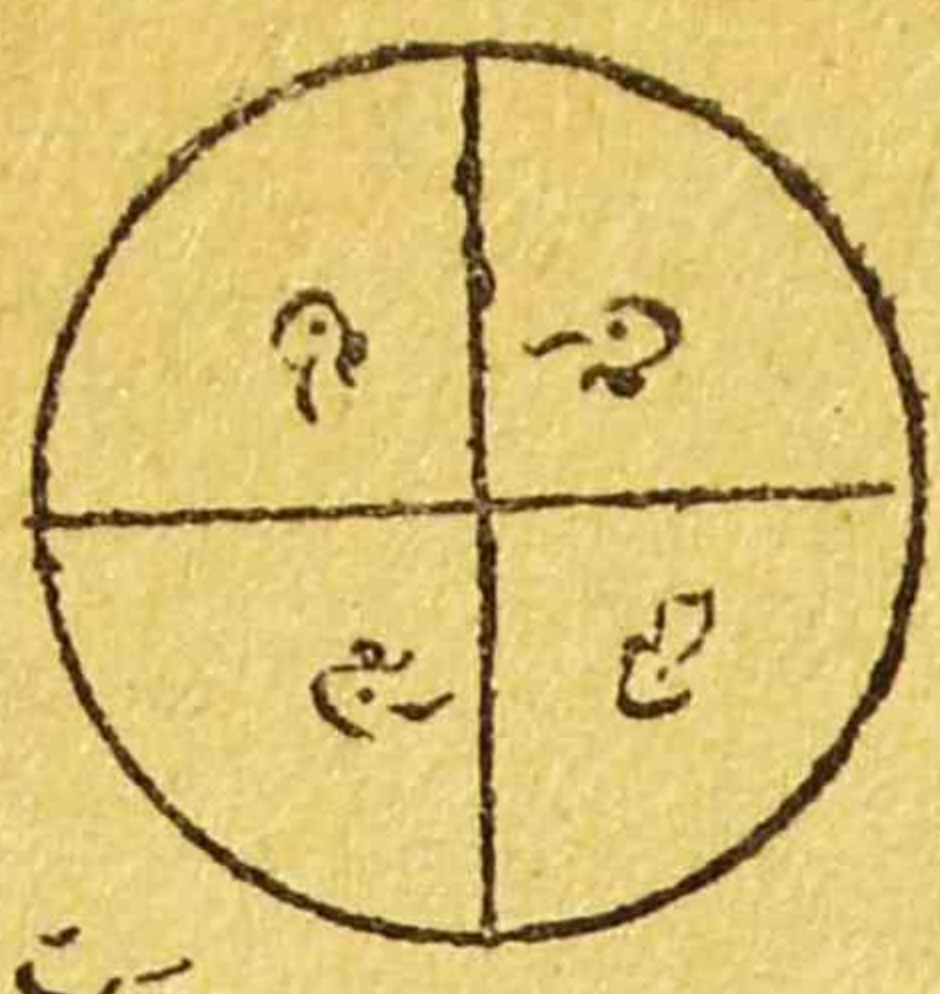
سأله قال وموجبة مطلقة خاصة
وهي الجزاء الثاني من القضية أي قولنا
كل كائن ساكن بالادراك

وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع
ما دام كاتباً لاداء فتركيبها من موجبة مشروطة عامة
وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء
من الكتاب ساكن الاصابع ما دام كاتباً لاداء فتركيبها من
سالبة مشروطة عامة وموجبة مطلقة عامة الثانية العرفية
الخاصة وهي العرفية العامة مع قيد الادوام بحسب الذات
وهي ان كانت موجبة فتركيبها من موجبة عرفية عامة وسالبة
مطلقة عامة وان كانت سالبة فتركيبها من سالبة عرفية عامة
وموجبة مطلقة عامة ومثالها ايجاباً وسلباً ما مر الثالثة
الوجودية اللا ضرورية وهي المطلقة العامة مع قيد اللا ضرورة
بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك
بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من موجبة مطلقة عامة وسالبة
ممكنة عامة وان كانت سالبة كقولنا لا شيء من الانسان
بضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من سالبة مطلقة
عامة وموجبة ممكنة عامة الرابعة الوجودية الادائمة

اعمال الوجبة المطلقة العامة هي
الجزء الاول من القضية أي قولنا لا شيء
بالفعل بالضرورة لان
الانسان بضمنا حرك بالامكان
من الانسان بضمنا حرك بالامكان
العام فهي معنى باللا ضرورة لان
الاصابع اذا لم يكن ضرورياً كان
وسلب ضرورة الایجاب
ممكن عام



من قد كنت أفضل من انساني فافضل من انساني
 من قد كنت افضل من انساني فافضل من انساني
 من قد كنت افضل من انساني فافضل من انساني
 من قد كنت افضل من انساني فافضل من انساني



العدد بين الشمس وفي ذلك
 العدد بين الشمس وفي ذلك
 العدد بين الشمس وفي ذلك

اللازمة وهي المطلقة العامة مع قيد الادوام بحسب الذات
 وهي سواء كانت موجبة او سالبة فتركيبها من مطلقتين
 عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة ومثالها ايجابا
 وسلبا ما جبر الخامسة الوقتية وهي التي تحكم فيها ضرورة
 ثبوت المحول للموضوع او سلبه عنه في وقت معين
 من اوقات وجود الموضوع مقيدا بالادوام بحسب الذات
 وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر منخسف وقت
 حيلولة الارض بينه وبين الشمس لادائما فتركيبها من موجبة
 وقتية مطلقة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا
 بالضرورة لاشي من القمر منخسف وقت التربع لادائما فتركيبها
 من سالبة وقتية مطلقة وموجبة مطلقة عامة السادسة
 المنتشرة وهي التي تحكم فيها ضرورة ثبوت المحول للموضوع
 او سلبه عنه في وقت غير معين من اوقات وجود الموضوع
 مقيدا بالادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا
 بالضرورة كل انسان متفلس في وقت ما لادائما فتركيبها



لا قال سائلة مطلقة عامة
أي قولنا لا شيء من الإنسان يتنفس
بالفعل الذي هو مفهوم اللادوام
لا قال بارتفاع الضرورة
أي بسبب الضرورة أي الضرورة
الذاتية على ما في الشفاء
منسوب على الجارية
لا قال جميعا
أي محال كونها بالامكان الخاص
لا قال كقولنا بالامكان الخاص
كل انسان (معناه ان يحجب
سائلة كقولنا بالامكان الخاص
بغير دليلين ومعنى سائلة
الخاصة ايضا كذلك الامكان
ضرورية الايجاب الامكان عام سائلة
وسبب ضرورة السلب الامكان عام موجب

من موجبة منتشرة مطلقة وسائلة مطلقة عامة وان كانت
سائلة كقولنا بالضرورة لا شيء من الانسان يتنفس وقتا ما
لا دائما فتركيبها من سائلة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة
عامة السالبة الممكنة الخاصة وهي التي يحكم فيها بارتفاع
الضرورة المطلقة عن جاني الوجود والعدم جميعا فهي سواء
كانت موجبة كقولنا بالامكان الخاص كل انسان كاتب او سائلة
كقولنا بالامكان الخاص لا شيء من الانسان بكاتب فتركيبها
من ممكنين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة والضابطة
ان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة الى ممكنة
عامة مخالفتي الكيفية موافقتي الكمية للقضية المقيدة
بهاية الفصل الثاني في اقسام الشرطية الجزء الاول منها
يسمى مقدما والثاني تاليا اما المتصلة فاما الزومية وهي
التي صدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم كعلاوة بينهما
توجب ذلك كالعلية والمعلولية والتضاييف واما اتفاقية
وهي التي يكون ذلك فيها بمجرد توافق الجزئين على الصدق فهو

لا قال للعلاقة بينهما
بالعلاقة شيء بسبب يستلزم الاول
الثاني اقول اذا اعتبر في الحكم بالاتصال
كون الاتصال بعلاقة كونه لا للعلاقة
فالمستقلة لزومية وان اعتبر كونه لا للعلاقة
وان لم يعتبر شيء منها فالمستقلة
مطلقة كإمام اشارة الى ذلك
وتوجب ذلك (أي صدق التالي
فيها على تقدير صدق المقدم
والمراد بالعلاقة هنا
ما يطلب الاول أي المقدم سواء
الثاني أي التالي مضاهيا
كانت موجبة او لا فيكون فيه
كانت ذلك لنفسه العلاقة
توجب المقصود شيء بسبب
وان العلاقة شيء
عندما يرد ان العلاقة
فيستلزم شيئا شائبا وانما
لا يلائم والتضاييف (التضاييف
لا قال والتضاييف منها
هو ان يلزم من وجود كل منهما
وجود الآخر بخلاف العلية والمعلولية
وجوب



قال نقولنا ان كان الانسان ناسقا فالجواز انا هو واما المتفصلة
فاما موجبة حقيقية وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جريئتها
في الصدق والكذب معا كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا
او فردا واما مانعة الجمع وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جريئتها
في الصدق فقط كقولنا اما ان يكون هذا الشيء حجرا او
شجر او اما مانعة التلو وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جريئتها في
الكذب فقط كقولنا زيدا ما ان يكون في البحر واما ان لا يعرف
وكل واحد من هذه الثلث اما عينية وهي التي يكون التنافي
فيها الذاتي الجريئين كما في الامثلة المذكورة واما اتفاقية وهي التي
يكون ذلك فيها بمجرد الاتفاق كقولنا الاسود الاكابر اما ان
يكون هذا اسود او كاتب حقيقة او لا اسود او كاتب مانعة
الجمع او اسود او لا كاتب مانعة التنافي وسالبة كل واحد من
هذه القضايا الثمان هي التي ترفع ما حكم به في وجبة سالبة
الزوم قسيمي سالبة لزومية وسالبة العناد قسيمي سالبة
عنادية وسالبة الاتفاق قسيمي سالبة اتفاقية والمتصلة

لزمومية وثلاث منها عناديات وثلاث
منها اتفاقيات
سالبة لزومية (وهي ما حكم
فيها بسلب الزوم لا ما حكم فيها
بمنزوم السلب فان التي سببت
بمنزوم السلب موجبة لزومية
سالبة عنادية (وهي التي حكم
فيها برفع العناد لا ما حكم فيها
بالسلب وسالبة الاتفاق قسيمي
سالبة اتفاقية الموجبة موافقة التنافي
في المتصلة
ما حكم فيها بسلب موافقة التنافي
للتقدم لا ما حكم فيها بموافقة
موجبة
السلب فانها اتفاقية
المتفصلة ما حكم فيها بسلب اتفاق
المنافقات على احد الاتحاد لا ما حكم
فيها باتفاق السلب

كقولنا ان كان الانسان ناسقا فالجواز انا هو واما المتفصلة
فاما موجبة حقيقية وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جريئتها
في الصدق والكذب معا كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا
او فردا واما مانعة الجمع وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جريئتها
في الصدق فقط كقولنا اما ان يكون هذا الشيء حجرا او
شجر او اما مانعة التلو وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جريئتها في
الكذب فقط كقولنا زيدا ما ان يكون في البحر واما ان لا يعرف
وكل واحد من هذه الثلث اما عينية وهي التي يكون التنافي
فيها الذاتي الجريئين كما في الامثلة المذكورة واما اتفاقية وهي التي
يكون ذلك فيها بمجرد الاتفاق كقولنا الاسود الاكابر اما ان
يكون هذا اسود او كاتب حقيقة او لا اسود او كاتب مانعة
الجمع او اسود او لا كاتب مانعة التنافي وسالبة كل واحد من
هذه القضايا الثمان هي التي ترفع ما حكم به في وجبة سالبة
الزوم قسيمي سالبة لزومية وسالبة العناد قسيمي سالبة
عنادية وسالبة الاتفاق قسيمي سالبة اتفاقية والمتصلة

واذا ما ان يكون (و) على
 لم يكن النهار موجودا
 كقولنا في المنفصلة كلما كان
 العذر و ج او فردا فاما ان يكون
 منفصلا بمقتضى بين او غير متقسم
 في المنفصلة كقولنا اما ان يكون هذا العدد
 زوجا او فردا (و) عن جملة و متصلة (و) التمس
 او لا فردا (و) عن جملة ان كانت الشمس
 جملة كقولنا في المنفصلة ان كانت الشمس
 جملة لوجود النهار موجود و عكسه
 طالعته فالتمس ايضا كلما كانت الشمس
 في المنفصلة ايضا لوجود فوجود النهار
 فالتمس الشمس و في المنفصلة كقولنا
 لطلوع الشمس اما ان لا يكون الشمس على لوجود
 الشمس طالعته كان النهار موجودا و على
 جملة و منفصلة و التمس جملة كقولنا
 في المنفصلة ان كان هذا عددا فهو اما زوج
 او فردا و عكسه كقولنا فيها ايضا كلما كان
 المنفصلة كقولنا اما ان يكون هذا العدد
 عددا و اما ان يكون اما ان يكون هذا العدد
 و عن متصلة و منفصلة و التمس
 كقولنا في المنفصلة كلما كانت الشمس
 طالعته فالتمس لوجود فاما ان يكون
 الشمس طالعته و اما ان لا يكون النهار
 يوجد و عكسه فكل كقولنا في المنفصلة
 ايضا ان كانت اما ان يكون النهار
 طالعته و اما ان لا يكون الشمس
 فكلما كانت الشمس طالعته فالتمس
 و في المنفصلة كقولنا اما ان يكون
 الشمس طالعته فالتمس لوجود فاما ان يكون
 طالعته و اما ان لا يكون النهار
 فكلما كانت الشمس طالعته فالتمس

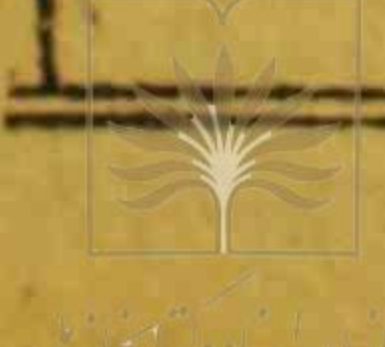
فانما كان في كل واحد من الطرفين
فانما كان في كل واحد من الطرفين
فانما كان في كل واحد من الطرفين
فانما كان في كل واحد من الطرفين
فانما كان في كل واحد من الطرفين
فانما كان في كل واحد من الطرفين
فانما كان في كل واحد من الطرفين
فانما كان في كل واحد من الطرفين
فانما كان في كل واحد من الطرفين
فانما كان في كل واحد من الطرفين

ولا يتحقق في المحصورتين إلا عند اتحاد الموضوع ويندرج فيه
وحدة الشرط والجزاء والكُل والجزء وعند اتحاد المحمول
ويندرج فيه وحدة المكان والزمان والإضافة والقوة والفعل
وفي المحصورتين لا بد مع ذلك من الاختلاف بالكمية
لصدق الجزئيتين وكذب الكلّيتين في كل مادة يكون الموضوع
فيها اعم من المحمول وأما في الموجهتين فلا بد من الاختلاف
بالجهة في الكل لصدق المكنّتين وكذب الضروريتين
في مادة الامكان ففيض الضرورية المطلقة الممكنة العامة لأن
سلب الضرورة مع الضرورة مما يتناقضان حرما ونقيض المطلقة
الدائمة المطلقة العامة لأن السلب في كل الاوقات يتنافيه
الایجاب في البعض وبالعكس ونقيض الشرطية العامة
الحينية الممكنة اعني التي حكم فيها برفع الضرورة بحسب
الوصف عن الجانب المخالف كقولنا كل من به
ذات الجنب يمكن ان يسعل في بعض اوقات كونه مجنوبا
ونقيض العرفية العامة الحينية المطلقة اعني التي حكم فيها

فانما كان في كل واحد من الطرفين
فانما كان في كل واحد من الطرفين
فانما كان في كل واحد من الطرفين
فانما كان في كل واحد من الطرفين
فانما كان في كل واحد من الطرفين
فانما كان في كل واحد من الطرفين
فانما كان في كل واحد من الطرفين
فانما كان في كل واحد من الطرفين
فانما كان في كل واحد من الطرفين
فانما كان في كل واحد من الطرفين

فانما كان في كل واحد من الطرفين
فانما كان في كل واحد من الطرفين
فانما كان في كل واحد من الطرفين
فانما كان في كل واحد من الطرفين
فانما كان في كل واحد من الطرفين
فانما كان في كل واحد من الطرفين
فانما كان في كل واحد من الطرفين
فانما كان في كل واحد من الطرفين
فانما كان في كل واحد من الطرفين
فانما كان في كل واحد من الطرفين

فانما كان في كل واحد من الطرفين
فانما كان في كل واحد من الطرفين
فانما كان في كل واحد من الطرفين
فانما كان في كل واحد من الطرفين
فانما كان في كل واحد من الطرفين
فانما كان في كل واحد من الطرفين
فانما كان في كل واحد من الطرفين
فانما كان في كل واحد من الطرفين
فانما كان في كل واحد من الطرفين
فانما كان في كل واحد من الطرفين



لما قال ومثاله ما من نقض
المشروطة العامة من قولنا كل من يزرع
يجنب ليعمل بالفعل في بعض اوقات
وعلى ما تركت منه الا حاطة ببعضها

لما قال تحققت ان نقضها (فان اقلنا
كل انسان كاتب بالفعل لا دائما كان
نقضه ليس كذلك ونقضنا حد الجان

الذي هو ليس كذلك (اما الدائم
المخالف او الموافق) انما المقصود
المراد بينهما لا احدهما كما هو السابق

فيها يتبوت المحول للموضوع أو سلبه عنه في بعض احوال
وصف الموضوع ومثاله ما حرر وأما المركبات فان كانت
كلية فنقضها احد نقض جزمها وذلك جلي بعد الاحاطة
بحقايق المركبات ونقائض البسائط فانك اذا تحققت
ان الوجودية الالزامية تركيبها من مطلقتين عامتين احدهما
موجبة والاخرى سالبة وان نقض المطلقة هو الدائمة
تحققت ان نقضها اما الدائم المخالف او الموافق وان كانت
جزئية فلا يكفي في نقضها ما ذكرناه لانه يكذب بعض الجسم
حيوان لا دائما مع كذب كل واحد من نقض جزمها بل الحق
في نقضها ان يرد بين نقض الجزئين لكل واحد واحد
كل واحد واحد لا يخلو عن نقضها فيقال كل جسم حيوان
دائما وليس حيوان دائما واما الشرطية فنقض الكلية
منها الجزئية الموافقة في الجنس والنوع المخالفة في الكيف
وبالعكس البحث الثاني في العكس المستوي وهو عبارة عن
جعل الجزء الاول من القضية ثانيا والثاني اول مع بقاء الصدق

الى الوجود كذب كل واحد واحد من نقض
لما قال مع كذب قولنا كل جسم حيوان
جزئيا (اي مع كذب قولنا كل جسم حيوان
دائما ولا شيء من الجسم حيوان دائما
نقض الجزء الاول وهو قولنا بعض الجسم حيوان
لما قال بل الحق (اضرب عن البال
فالمراد بالحق ما يقابل الباطل
لا معنى لتزجيج على ما فهم
لما قال البحث الثاني في عكس المستوي
العكس في اللغة تبديل الاول بالآخر
مطلقا وفي الاصطلاح جعل
والثاني اول مع بقاء الصدق
والكيف
لما قال مع بقاء الصدق
المراد بالمعنى المعينة على وجه اللزوم
لان الفرد الكامل وبالصديق اعلم
فان معناه مع بقاء الصدق في جميع
احاله من كونه محققا او مقدر
مع بقاء الكيف بحاله بقاء
او تفصيليا او سلبيا وبما ذكرنا فظهر
ان زائد قوله في لهما وانده مخ ما قبل



في كبر العكس لان عدم انعكاس
الحام قلت لان عدم انعكاس
الاصل الى اعم الجهات لان
انعكاسه الى باقى الجهات
لا يمكن لانها لا تكون
الاعم اذا لم يكن لانها لا تكون
الاخص لانها لا تكون العكس

لا قال وقال (اي وان لم يصدق
 العكس المذكور فيصدق نقيضه
 وهو بعض ب ج اه)
 النقيض مستلزم المحال ومستلزم
 المستلزم محال
 لا قال ينبغي بعض ب ج
 هكذا بعض ب ج بالاطلاق العام
 ولا شيء من ج ب بالضرورة
 او د اي ينبغي بعض ب ج بالضرورة
 في الدائمة وهو محال

في تعريف العكس المستوي لانه
هذا التبدل بخلاف القضية المذكورة بعد
تساخرين من هنا في تعريف والمراد
كان حيوانا قال من القضية
كان حيوانا قال من القضية
قال مع كبر العكس
وقد لا يكون اذا كان هذا انسانا
كان هذا انسانا

محمدا اصل
قال مع مخالفة
كونهما سقارنا المخالفة
هو عبارة عن جعل
هذا عند التأخير
الجزء الثاني من التطبيق
الاول والثاني جزء اول ونقيض
الصدق بحاله فاذا قلنا كل انسان
حيوان كان عكسه عند المتقدمين
كل ما ليس بحيوان ليس بشئ
وعند المتأخرين لا شئ مما ليس
حيوانا يا هذا

على انعكاس السالبة الضرورية كنفسها او على انتاج
الصغرى الممكنة مع الكبرى العنصرية في الشكل
الاول والثالث اللذين كل منهما غير محقق ولعدم الظفر
بدليل يوجب الانعكاس وعدمه واما الشرطية
فان فصله الموجبة سواء كانت كلية او جزئية تنعكس
موجبة جزئية والسالبة الكلية سالبة كلية اذ لو صدق
نقيض العكس لا ينظم مع الاصل قياسا منتجا للحال
واما السالبة الجزئية فلا تنعكس لصدق قولنا قد لا يكون
اذا كان هذا حيوانا فهو انسان مع كذب العكس واما
المنفصلة فلا يتصور فيها العكس لعدم امتياز بين جزئيهما
بالطبع البتة الثالث في عكس النقيض وهو عبارة عن جعل
الجزء الاول من القضية نقيض الثاني والثاني عين الاول مع
مخالفته الاصل في الكيف وموافقته في الصدق اما الموجبة
فان كانت كلية فسيبغ منها وهي التي لا تنعكس سواها
بالعكس المستوي فلا تنعكس لانه يصدق بالضرورة كل
شئ

تنعكس النقيض كما كانت سواها لا تنعكس بعكس المستوي

قال متفكرين اعني ما سبق
من فصلين في الخلق على المتصلة
التي هي في اللزوم

فهو ليس ببالفعل ورج في بعض اوقات ليس ببالفعل
لأنه ليس ببالفعل في جميع اوقات فبعض ما ليس به فهو ج في بعض
الاحيان ليس ببالفعل وهو المدعى وأما الوقتان والوجوديتان
فمنكسان مطلقه عامة لأنه اذا صدق لاشي من ج
ب باحدى هذه الجهات نفرض الموضوع فهو ليس ببالفعل
ببالفعل ورج بالفعل فبعض ما ليس به فهو ج بالفعل
وهو المطلوب وهكذا تبين عكوس جزئياتها وأما بواق
السؤال والشرطيات فغير معلومة الانعكاس لعدم
الظفر بالبرهان البحث الرابع في لوازم الشرطيات
لوجه الكلية فتستلزم منفصلة ما نفع بجمع من عين
المقدم ونقيض التالي وما نفع الخلو من نقيض المقدم
وعين التالي متفكرين عليها والابطال للزوم والافتضال
وأما المنفصلة الحقيقية فتستلزم أربع مقدمات مقدم
الأشئين عين أحد الجزئين وتاليهما نقيض الآخر ومقدم آخرين
نقيض أحد الجزئين وتاليهما عين الآخر وكل واحدة من غير الحقيقة

اللا دامة
وهو مفهوم الجز الاول
بساكن الاصاب

ومحسنة الدائمتان والعامتان
والمنفصلة العامة والممكنة العامة



لا قال فهو الشكل الاول (فمن كان
الضيق في موضع الاصل في شكل
الضيق في موضع الاصل في شكل

منه نابع حاله في شكل اول
حد او وسط قومه الدن همان سن ياديب
شئ واحد صغير في شكل اول

في انفسه هذا الشكل الى شكل اربعة لان الحركات

اربعة لان الحدا الاوسط ان كان محمولاً في الصغير وموضوعاً
في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان محمولاً فيها فهو الشكل
الثاني وان كان موضوعاً فيها فهو الشكل الثالث وان كان
موضوعاً في الصغير ومحمولاً في الكبرى فهو الشكل الرابع
واما الشكل الاول فشرطه ايجاب الصغير والالم يتدرج
الا صغير في الاوسط وكلية الكبرى والا احتمال ان يكون البعض
المحكوم عليه بالاكبر غير البعض المحكوم به على الا صغر
وضروبه النتيجة اربعة الاول من موجبتين كليتين ينتج
موجبة كلية كقولنا كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا الثاني من
كليتين والصغير موجبة والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية
كقولنا كل ج ب ولا شئ من ب ا فلا شئ من ج ا الثالث من
موجبتين والصغير جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ج ب
ب وكل ب ا فبعض ج ا الرابع من موجبة جزئية وصغير
وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب
ولا شئ من ب ا فبعض ج ليس ونتاج هذا الشكل ثمانية

النتيجة اربعة
الاول من موجبتين كليتين
الثاني من كليتين
الثالث من موجبتين
الرابع من موجبة جزئية
وصغير

شكل ثاني صغير ليسند سن همان
هم جونيدي كبير ليسند سن همان
شكل ثالثه بوني قيل باقري
صغير ليسند سن همان اصل
شكل رابعة بوني صغير ليسند سن همان
النور موضوع كبير ليسند سن همان
اصغر اوزر صغير ليسند سن همان
اكبر كبريه موضوع اوله اوله
اصغر كبريه موضوع اوله اوله
شكل ثالث شاني اوله اوله
وضع صغري حمل كبرى حمل اوله
شكل رابع اوله ثانياً سن ووسط



فكفونا لاشي من الاشياج في النتيجه عند سبها
لعدم الاشياج في النتيجه عند سبها
كل انسان ناطق فهو صادق في الاول
فمن حيوان انسان ناطق فهو صادق في الاول
المقدّمون في النتيجه فكفونا لاشي
اما حصول الاختلاف عند الجار
قال يحصل الاختلاف

ولا شئ من الاشياج في الاول لاشي
فكفونا لاشي من الاشياج في الاول لاشي
من الاشياج في الاول لاشي من الاشياج في الاول
فمن كاذب بل يصدر كل انسان ناطق

وَأَمَّا الشَّكْلُ الثَّانِي فَشَرْطُهُ اخْتِلَافُ مُقَدِّمَتَيْهِ بِالْكِفِّ وَكُلِّيَّةُ
الْكُبْرَى وَإِلَّا يَحْصُلُ الْاِخْتِلَافُ الْمَوْجِبُ لِعَدَمِ الْاِنْشَاجِ وَهُوَ
صِدْقُ الْقِيَاسِ مَعَ اِجَابِ النَّتِيجَةِ تَارَةً وَمَعَ سَلْبِهَا أُخْرَى وَضَرْفُ
النَّاتِجَةِ اَيْضًا اَرْبَعَةً اَوَّلُ مِنْ كِلَيْتَيْنِ وَالصُّغْرَى مُوجِبَةٌ
يُنْتِجُ سَالِبَةً كُلِّيَّةً كَقَوْلِنَا كُلُّ بَشَرٍ بَشَرٌ وَلَا شَيْءٌ مِنْ ابٍ فَلَاشَيْ
مِنْ جِ اَبٍ بِالْخُلْفِ وَهُوَ ضَمُّ نَقِیْضِ النَّتِيجَةِ اِلَى الْكُبْرَى لِيُنْتِجَ
نَقِیْضَ الصُّغْرَى وَيَا نَعْبَ كَاسِ الْكُبْرَى لِيَرْتَدَّ اِلَى الشَّكْلِ اَوَّلِ
الثَّانِي مِنْ كِلَيْتَيْنِ وَالْكُبْرَى مُوجِبَةٌ يُنْتِجُ سَالِبَةً كُلِّيَّةً كَقَوْلِنَا
لَا شَيْءٌ مِنْ جِ بٍ وَكُلُّ ابٍ فَلَاشَيْ مِنْ جِ اَبٍ بِالْخُلْفِ وَبِعَكْسِ
الصُّغْرَى وَجَعَلْنَاهَا كُبْرَى ثُمَّ عَكْسَ النَّتِيجَةِ اِلَى الثَّالِثِ مِنْ مُوجِبَةٍ
جُزْئِيَّةٍ صُغْرَى وَسَالِبَةٍ كُلِّيَّةٍ كُبْرَى يُنْتِجُ سَالِبَةً جُزْئِيَّةً كَقَوْلِنَا
بَعْضُ جِ بٍ وَلَا شَيْءٌ مِنْ ابٍ فَبَعْضُ لَيْسَ اَبٍ بِالْخُلْفِ وَبِعَكْسِ
الْكُبْرَى لِيَرْجِعَ اِلَى اَوَّلِ وَبِفَرْضِ مَوْضُوعِ الْجُزْئِيَّةِ دَ فَلَاشَيْ
بٍ وَلَا شَيْءٌ مِنْ ابٍ فَلَاشَيْ مِنْ دَ اِثْمُ نَقُولُ بَعْضُ جِ دَ
وَلَا شَيْءٌ مِنْ دَ اِثْمُ نَقُولُ لَيْسَ اَبٍ الرَّابِعُ مِنْ سَالِبَةٍ جُزْئِيَّةٍ صُغْرَى



لا قال واما (اي وان لم يكن
احدى مقدماته كونه
مبنيين على كذا)

صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سائلة جزئية كقولنا بعض
ج ليس ب وكل اب فبعض ج ليس بالخلف واما الشكل
الثالث فشرطه موجبة الصغرى والا لحصل الاختلاف
وكلية احد مقدماته والا لجازان يكون البعض المحكوم
عليه بالاصغر غير البعض المحكوم عليه بالاكبر فلم يجب
التعدية وضروبه الناجمة ستة الاول من موجبتين كلتاهما ينتج
موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وكل ب ا فبعض ج ا بالخلف
وهو ضم نقيض النتيجة الى الصغرى لينتج نقيض الكبرى وبالرد
الى الاول بعكس الصغرى الثاني من كلتاهما والكبرى سائلة
كلية ينتج سائلة جزئية كقولنا كل ب ج ولا شئ من ب ا
فبعض ج ليس ا بالخلف وبالعكس الصغرى الثالث من موجبتين
والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ب ج وكل ب ا
فبعض ج ا بالخلف وبالعكس الصغرى وبفرض موضوع الجزئية
د وكل د ب وكل ب ا فكل د ا ثم نقول كل د ج وكل د ا فبعض
ج ا وهو المطلوب الرابع من موجبة جزئية صغرى وسائلة

كَلِيَّةٌ كُبْرَى يُنتِجُ سَالِبَةً جَزْئِيَّةً كَقَوْلِنَا بَعْضُ بَعْضٍ وَلَا شَيْءَ
 مِنْ بَعْضٍ أَفْبَعْضُ جَ لَيْسَ بِالْخَلْفِ وَبَعْكُسِ الصُّغْرَى وَالْإِفْتِرَاضِ
 الْخَامِسُ مِنْ مُوجِبَتَيْنِ وَالصُّغْرَى كَلِيَّةٌ يُنتِجُ مُوجِبَةً جَزْئِيَّةً
 كَقَوْلِنَا كُلُّ بَعْضٍ وَبَعْضُ بَعْضٍ أَفْبَعْضُ جَ لَيْسَ بِالْخَلْفِ وَبَعْكُسِ
 الْكُبْرَى وَجَعَلْنَاهَا صُغْرَى ثُمَّ عَكْسِ النَّتِيجَةِ وَالْإِفْتِرَاضِ
 السَّادِسُ مِنْ مُوجِبَةٍ كَلِيَّةٍ صُغْرَى وَسَالِبَةٍ جَزْئِيَّةٍ كُبْرَى
 يُنتِجُ سَالِبَةً جَزْئِيَّةً كَقَوْلِنَا كُلُّ بَعْضٍ وَبَعْضُ بَعْضٍ لَيْسَ أَفْبَعْضُ
 جَ لَيْسَ بِالْخَلْفِ وَالْإِفْتِرَاضِ إِنْ كَانَتِ السَّالِبَةُ مُرَكَّبَةً
 وَأَمَّا الشَّكْلُ الرَّابِعُ فَشَرْطُهُ بِحَسَبِ الْكَيْفِيَّةِ وَالْكَيفِيَّةِ
 أَيُّهَا الْمَقْدَمَتَيْنِ مَعَ كَلِيَّةٍ الصُّغْرَى أَوْ اخْتِلَافُهُمَا فِي الْكَيْفِ
 مَعَ كَلِيَّةٍ أَحَدِيهِمَا وَالْآخَرُ اخْتِلَافُ الْمَوْجِبِ لِعَدَمِ
 الْإِشْتِغَالِ وَضَرْوُهُ النَّاتِجَةُ ثَمَانِيَّةُ الْأَوَّلِ مِنْ مُوجِبَتَيْنِ كَلِيَّتَيْنِ
 يُنتِجُ مُوجِبَةً جَزْئِيَّةً كَقَوْلِنَا كُلُّ بَعْضٍ وَكُلُّ بَعْضٍ أَفْبَعْضُ جَ
 بَعْكُسِ التَّرْتِيبِ ثُمَّ عَكْسِ النَّتِيجَةِ الثَّانِي مِنْ مُوجِبَتَيْنِ وَالْكُبْرَى
 جَزْئِيَّةٌ يُنتِجُ مُوجِبَةً جَزْئِيَّةً كَقَوْلِنَا كُلُّ بَعْضٍ وَبَعْضُ بَعْضٍ

فبعض ج الماخر الثالث من كليتين والصغرى سالبة ينتج
 سالبة كلية كقولنا الاشئ من ب ج وكل ا ب فلا شئ من
 ج الماخر الرابع من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة
 جزئية كقولنا كل ب ج ولا شئ من ا ب فبعض ج ليس ا ب عكس
 المقدمتين الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة
 كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ج ولا شئ
 من ا ب فبعض ج ليس ا ب عكس المقدمتين ليرجع الى الشكل الاول ايضا
 صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض
 ب ليس ج وكل ا ب فبعض ج ليس ا ب عكس الصغرى ليرتد
 الى الثاني السابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية
 كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ا ليس ب
 فبعض ج ليس ا ب عكس الكبرى ليرتد الى الثالث الثامن
 من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة
 جزئية كقولنا الاشئ من ب ج وبعض ا ب فبعض ج ليس ا
 بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة ويمكن بيان الخمسة الاول

يرجع الى الشكل الاول

فقال في قوله (أو لا يكون) أي وان لم يكن
فصلية الصغرى (أو لا يجوز) أي وان لم يكن
أن يكون إلا صغرى خارجا عما هو
أو وسط بالفعل فلم يتعد الحكم منه إليه
فقال (أو لا) أي وان لم يكن
الكبرى غير المشروطين والمفترضين
بل كانت إحدى أنوصفها
الأربع فالنتيجة كالصغرى

بِاخْتِلَافٍ وَهُوَ صَمٌّ نَقِیْضُ النَّتِیْجَةِ إِلَى أَحَدَى الْمَقْدِمَتَيْنِ
لِنَتِجَةٍ مَا يَنْعَكِسُ إِلَى نَقِیْضِ الْأُخْرَى وَالثَّانِي وَالْخَامِسُ
بِالِافْتِرَاضِ وَلِنَبِّئَنَّ ذَلِكَ فِي الثَّانِي لِيُقَاسَ عَلَيْهِ الْخَامِسُ
وَلَيْكُنِ الْبَعْضُ الَّذِي هُوَ دَفْعُ كُلِّ دَبٍّ فَنَقُولُ كُلُّ دَبٍّ
وَكُلُّ دَبٍّ فَبَعْضُ دَبٍّ وَكُلُّ دَبٍّ فَبَعْضُ دَبٍّ
وَالْمُقَدِّمُونَ حَصَرُوا الضَّرُوبَ النَّاتِجَةَ فِي الْخَمْسَةِ الْأَوَّلِ
وَذَكَرُوا الْعَدَمَ اِنْتِاجَ الثَّلَاثَةِ الْآخِرَةِ الْاِخْتِلَافِ فِي الْقِيَاسِ
مِنْ بَسِيطَتَيْنِ وَنَحْنُ نَشْرُطُ كَوْنَ السَّالِبَةِ فِيهَا مِنْ أَحَدِ
الْخَاصَّتَيْنِ فَسَقَطَ مَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي
فِي الْمُخْتَلَطَاتِ أَمَّا الشَّكْلُ الْأَوَّلُ فَشَرْطُهُ بِحَسَبِ الْجِهَةِ
فِعْلِيَّةُ الصَّغْرَى وَالنَّتِیْجَةُ فِيهِ كَالْكِبْرَى إِنْ كَانَتْ غَيْرَ الْمَشْرُوطَيْنِ
وَالْعَرَفِيَّتَيْنِ وَالْأَفْكَالِ الصَّغْرَى مَحْذُوفَةً عَنْهَا قَدْ اِلْتِزَامُ
وَالْإِدْوَامِ وَالضَّرُورَةُ الْمُخْصُوصَةُ بِالصَّغْرَى إِنْ كَانَتْ الْكِبْرَى
أَحَدَ الْعَامَّتَيْنِ وَيُضَمُّ الْإِدْوَامُ إِلَيْهَا إِنْ كَانَتْ أَحَدَ
الْخَاصَّتَيْنِ وَأَمَّا الشَّكْلُ الثَّانِي فَشَرْطُهُ بِحَسَبِ الْجِهَةِ أَمْرَانِ

فقال في قوله (أو لا يجوز) أي وان لم يكن
فصلية الصغرى (أو لا يجوز) أي وان لم يكن
أن يكون إلا صغرى خارجا عما هو
أو وسط بالفعل فلم يتعد الحكم منه إليه
فقال (أو لا) أي وان لم يكن
الكبرى غير المشروطين والمفترضين
بل كانت إحدى أنوصفها
الأربع فالنتيجة كالصغرى



أَمْرَانِ أَحَدُهُمَا صِدْقُ الدَّوَامِ عَلَى الصَّغَرِ أَوْ كَوْنُ الْكَبَرِ

أي كونها ضرورية أو دائمة

مِنَ الْقَضَايَا الْمُنْعَكِسَةِ السُّؤَالُ وَثَانِيَهُمَا أَنْ لَا يَسْتَعْمَلَ

الست اعني الدائميتين والمشرطتين والعرفيتين أي الدائمية أو الوصفية

الْمُمَكِّنَةُ الْأَمَعَ الضَّرُورَةُ الْمَطْلُوقَةُ أَوْ مَعَ الْكَبَرِ مِنَ الْمَشْرُوطَيْنِ

وَالنَّيْجَةُ دَائِمَةٌ إِنْ صَدَقَ الدَّوَامُ عَلَى أَحَدٍ مَقْدَمَتَيْهِ وَلَا

أي في صدق الشكل

فَكَالصَّغَرِ مَحْذُوفًا عَنْهَا قَيْدُ الدَّوَامِ وَاللَّاضْرُورَةُ وَالضَّرُورَةُ

أَيَّةٌ ضَرْوَرَةٌ كَانَتْ وَأَمَّا الشَّكْلُ الثَّلَاثُ فَشَرْطُهُ بِحَسَبِ الْجَهَةِ

فِعْلِيَّةِ الصَّغَرِ وَالنَّيْجَةُ كَالْكَبَرِ إِنْ كَانَتْ غَيْرَ الْأَرْبَعِ وَلَكِنْ

فَعَكْسُ الصَّغَرِ مَحْذُوفًا عَنْهَا قَيْدُ الدَّوَامِ إِنْ كَانَتْ الْكَبَرِ

أَحَدُكَ الْغَامِثَيْنِ وَمَعْنُومًا إِلَيْهِ هَذَا إِنْ كَانَتْ أَحَدُ الْخَاصَتَيْنِ

وَأَمَّا الشَّكْلُ الرَّابِعُ فَشَرْطُ أَنْتَاجِهِ بِحَسَبِ جَهَةِ أُمُورٍ خَمْسَةٍ

الْأَوَّلُ كَوْنُ الْقِيَاسِ فِيهِ مِنَ الْفِعْلِيَّاتِ الثَّانِي أَنْعَكَاسُ السَّالِبَةِ

الْمُسْتَعْمَلَةِ فِيهِ الثَّلَاثُ صِدْقُ الدَّوَامِ عَلَى الصَّغَرِ فِي الضَّرْبِ

الثَّالِثُ أَوِ الْعُرْفِيُّ الْعَامُّ عَلَى كِبَرِهِ الرَّابِعُ كَوْنُ الْكَبَرِ فِي السَّادِ

مِنَ الْمُنْعَكِسَةِ السُّؤَالِ الْخَامِسُ كَوْنُ الصَّغَرِ فِي الثَّامِنِ

مِنْ أَحَدِ الْخَاصَتَيْنِ وَالْكَبَرِ مِمَّا يَصْدُقُ عَلَيْهَا الْعُرْفِيُّ الْعَامُّ

أي وإن لم يصدق الدوام على أحد
المقدسات فالنتيجة كالصغري أو

أي وإن لم تكن الكبرى غير الرابع

عنت بان يكون من القضايا الست
المنعكسة السوال



عنه اي وان لم يصدق الدوام سقط
الصغرى اولم يكن القياس من السمت
المنعكسة السوالب فمطلقة عامة

عنه بيان الكل بالبه احيين المذكورة
في المطلقات

والنتيجة في الضرب بين الأولين عكس الصغرى ان صدق
الدوام عليها او كان القياس من الست المنعكسة السوالب
والا فطلقة عامة وفي الضرب الثالث دائمة ان صدق
الدوام على احد مقدمتيه والا فعكس الصغرى وفي الضرب
الرابع والخامس دائمة ان صدق الدوام على الكبرى والا
فعكس الصغرى محذوفاً عنها قيد الدوام وفي السادس
كما في الثاني بعد عكس الصغرى وفي السابع كما في الثالث
بعد عكس الكبرى وفي الثامن كعكس النتيجة بعد عكس
الترتيب: الفصل الثالث في الافتراضات الكائنة من الشرطيات
وهي خمسة أقسام القسم الأول ما يترتب من المتصلات
والمطبوع منه ما كانت الشركة في جزء تام من المقدماتين
ويعقد الاشكال الأربعة فيه لأن الأوسط ان كان تالياً
في الصغرى مقدماً في الكبرى فهو الشكل الأول وان كان
تالياً فيها فهو الشكل الثاني وان كان مقدماً فيها فهو
الشكل الثالث وان كان مقدماً في الصغرى تالياً في الكبرى فهو

قال وعد الضروب من الاشكال الا في الشكل السابع فان
ضروبها خمسة لان انتاج تركيب السالبة
والثلاثة الاخرية بحسب ترتيب الشرطيات
في حال في جزء غير تام من المقدسيتين
وشروط انتاجه ايجاب المقدسيتين
وكيفية احدهما وصديق منع الخلط
عليهما

فهو الشكل الرابع وشرط الانتاج وعدد الضروب من الاشكال
والنتيجة في الكمية والكيفية في كل شكل كما في الحملات
من غير فرق مثال الضرب الاول من الشكل الاول كلما كان
اب فح د وكلما كان ج د فح ز ينتج كلما كان اب فح د القسم الثاني
ما يتركب من المنفصلات والمطبوع منه ما كانت الشركة
فيه في جزء غير تام من المقدستين كقولنا دائما اما كل اب
او كل ج د دائما اما كل د ه او كل و ز ينتج اما كل اب او كل
ج ه او كل و ز لا متناع خلوا الواقع عن مقدمتي التاليف وعز
احدا الاخرين وهما كل اب وكل و ز وينعقد فيه الاشكال
الاربعة والشرائط المعبرة بين الحملتين معتبرة ههنا
بين المشاركين القسم الثالث ما يتركب من الحملة والمتصلة
والمطبوع منه ما كانت الحملة كبرى والشركة مع تالي
المتصلة ونتيجة متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة
التاليف بين التالى والحملة كقولنا كلما كان اب فح د
وكل د ه ينتج كلما كان اب فكل ج ه وينعقد فيه الاشكال



هذا قال كمال من وجوب
صدقاً أحداً جزءاً المنفصلة
بشاركة من الحملات

الأربعة والشرايط المعتبرة بين الحملتين معتبرة ههنا بين
التالي والحلية القسم الرابع ما يتركب من الحلية والمنفصلة
وهو على قسمين الأول أن يكون عدد الحملات بعد
أجزاء الانفصال ويشارك كل واحد منها جزءاً واحداً من أجزاء
الانفصال أمّا مع اتحاد التأليفات في النتيجة كقولنا كل ج
أما ب وأما د وأما هـ وكل ب ط وكل د ط وكل هـ ط ينتج
كل ج ط لصدق أحداً جزءاً الانفصال مع ما يشاركه من
الحلية وأما مع اختلاف التأليفات في النتيجة كقولنا كل ج أما ب
وأما د وأما هـ وكل ب ج وكل د ط وكل هـ ز ينتج كل ج أما
ب ج وأما د ط وأما ز كما مر والثاني أن يكون الحملات أقل من أجزاء
الانفصال وليكن الحلية واحدة والمنفصلة ذات جزئين
والمشاركة مع أحدهما كقولنا أكل أ ط أو كل ب وكل ب
ينتج أكل أ ط أو كل ج د لا متناع خلو الواقع عن مقدّم
التأليف وعن الجزء الغير المشارك القسم الخامس ما يتركب
من المتصلة والمنفصلة والإشتراك أمّا في جزئياً من المقدّمين



قال كالحكم بان هذه الاربعة لا تنقسم بغير
الاربعة زوج وكل من قسم بغير
فهو زوج فالاربعة زوج

قال كفولنا هذا متعفن الا خلاط
فتعفن الا خلاط كما انه علة
لشعوت الحصى في الذهن كذلك علة
لشعوت الحصى في الخارج

وان كان كفولنا هذا محموم آه فالحصى
في الذهن علة لشعوت الحصى ليست علة له
في الخارج بل الامر بالعكس

قال لا اعترف جميع الناس بها
والمراد من جميع الناس افراد الطائفة
التي تكون المقدمات مشهورة عندهم
وحينئذ لا يرد الاشكال

وهي قضايان يحكم بهما لكثرة الشهادات بعد العلم بعدم امثلهما
والامن من التواطئ على الكذب كالحكم بوجود ملكه وبغداد
ولا ينحصر مبلغ الشهادات في عدد بل اليقين هو القاضى
بكمال العدد والعلم للعامل من التجربة والحدس والتواتر
ليس حجة على الغير وقضايان يقاسا سائرهما معها وهي التي يحكم
فيها بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور حدودها
كالحكم بان هذه الاربعة زوج لا نقسامها بمتساويين
والقياس المؤلف من هذه الستة يسمى برهانا وهو اما المحي
وهو الذي يكون الحد الأوسط فيه علة للنسبة في الذهن
والعين كفولنا هذا متعفن الا خلاط وكل متعفن
الا خلاط محموم فهذا محموم واما التي وهو الذي
يكون الحد الأوسط فيه علة للنسبة في الذهن فقط
كفولنا هذا محموم وكل محموم متعفن الا خلاط
فهذا متعفن الا خلاط واما غير اليقينية فستة
مشهورات وهي قضايان يحكم بهما لا اعترف جميع الناس

اي يحكم العقل
اي من اهل الميزان



لا قال انها فرس وكل فرس مهمل
آه وكذا في ناس من عدم فكر
الحل الاوسط اذ المراد بالفرس
الصغرى صورة وفي الكبرى حقيقة

لا قال لينتج ان بعض الانسان
بالرأى الى الشكل الاول بعكس
الصغرى لان هذا الشكل المعجز
والغلط فيه ان هو منوع بوجود
ليس بوجود الانسان وفسر
بصدق بغير انسان وفسر

لا قال واخذ الامور الذهنية
مكان (الذهنية) كاخذ
الحادث الذي هو ام ذهني مكان
الحادث الذي هو ام خارجي في قولنا
حدوث حادث وكل حادث فله
حدوث فالحدوث له حدوث

لا قال وبالعكس (اخذ الامور
الذهنية مكان الامور الذهنية كاخذ
عين الجوهر الموجود في الخارج مكان
صورة الجوهر الموجود في الخارج مكان
الجوهر الموجود في الخارج مكان
كل قائم بالذات عن قائم بالذات
الجوهر عن قائم بالذات عن قائم بالذات
لا قال سوف يسطون
نسوبة الى الحكمة الجوهرية
بوجودها الشائبة

لا قال ان قابل بها الجبري
الجبري بفتح الجيم وكسر الراء
اي المبادل باللسان لانهم الخصم
لا قال وقد عرفت ان في صدر الكثرة
وهو ان الموضوع اما احده
سكاليد من اشتركت في موضوعات
ولا بد من اشتركت في موضوعات
في سكاليد منها مشتركة في الاتصال
في الاتصال فاتها مشتركة في الاتصال
هذا الفن المجهول والايجاز ان
الى المطلب التفرقة على واحد
يكون العلم الواحد اما مطلقا
وذلك لا يجسم من حيث الحركة
او مفيد كالجسم

لا قال ومبادئ وهي التي يتوقف
عليها اي على نوعها مسائل العلم
اي المبادئ على دليل مخصوص قال وهي
المسئلة على المبادئ اما تصورات
تصديقات اما التصورات (اي ما يصدق
عليه الموضوع ولذا اخصاصه الطبيعي
العلم كالجسم

بِحَسَبِ الكَيْفِيَّةِ وَالْكِيفِيَّةِ وَابْهَمَةٌ اَوْ مَادَّةٌ بَانَ تَكُونُ
الْكَيفِيَّةُ وَالْكِيفِيَّةُ اَي الابهام والسبب كما اذا كان كبرى الشكل الاول جزئية او صغرى السالبة ممكنة
الْمُقَدِّمَةُ وَالْمَطْلُوبُ شَيْئًا وَاحِدًا لَكُنْ الْأَلْفَاظُ مُتَرَادِفَةً
وهي المصادرة على المطلوب
كَقَوْلِنَا كُلُّ إِنْسَانٍ بَشَرٌ وَكُلُّ بَشَرٍ ضَمَّاءٌ فَكُلُّ إِنْسَانٍ
بأن تكون بعض المقدمات كاذبة آه
ضَمَّاءٌ أَوْ كَاذِبَةٌ شَبِيهَةٌ بِالصَّادِقَةِ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ
قال كبرى ههنا والمطلوب شيء واحد
كَقَوْلِنَا الصُّورَةَ الْفَرَسِ الْمَنْقُوشِ عَلَى الْحَائِطِ إِنَّهَا فَرَسٌ
وَكُلُّ فَرَسٍ صَهَّالٌ يَنْتَجِ أَنَّ تِلْكَ الصُّورَةَ صَهَّالَةٌ أَوْ مِنْ جِهَةِ
المعنى لعدم مراعاة وجود الموضوع في الموجبة كقولنا
كُلُّ إِنْسَانٍ وَفَرَسٍ فَهُوَ إِنْسَانٌ وَكُلُّ إِنْسَانٍ وَفَرَسٍ فَهُوَ
فَرَسٌ لِيَنْتَجِ أَنَّ بَعْضَ الْإِنْسَانِ فَرَسٌ وَوَضَعَ الطَّبِيعِيَّةَ
مَقَامَ الْكَلِمَةِ كَقَوْلِنَا الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ وَالْحَيَوَانُ جَنْسٌ
بفتح الجيم وكسر الراء
لِيَنْتَجِ أَنَّ الْإِنْسَانَ جَنْسٌ وَأَخَذَ الْأُمُورَ الذَّهْنِيَّةَ مَكَانَ
الْعَيْنِيَّةِ وَبِالْعَكْسِ فَعَلَيْكَ بِمُرَاعَاةِ كُلِّ ذَلِكَ لِئَلَّا يَفِغَ فِي الْغَلْطِ
الأمور
وَالْمُسْتَغْلِلُ لِلْمُغَالِطَةِ سَوْفَ يَطْلُو أَنْ قَابِلٌ بِهَا الْحَكِيمُ
وَمُشَاعِي أَنْ قَابِلٌ بِهَا الْجَدِّي: الْبَحْثُ الثَّانِي فِي أَجْزَاءِ الْعُلُومِ
ثلاثة
وهي موضوعات وقد عرفت أنها ومبادئ وهي حدود الموضوعات
أحد ها
ثانيها
ثالثها

لا قال ومبادئ وهي التي يتوقف
عليها اي على نوعها مسائل العلم
اي المبادئ على دليل مخصوص قال وهي
المسئلة على المبادئ اما تصورات
تصديقات اما التصورات (اي ما يصدق
عليه الموضوع ولذا اخصاصه الطبيعي
العلم كالجسم

قال على سبيل الوضع (فان
ازعن المتعلم لها اي المقدمات غير
البيانية في نفسها اي اخوذة على سبيل
الوضع بمسكن الظن سميت اصولا
وان تلقينا المتعلم بالانكار والشك
سميت نعمل باي بعد آه

قال كقولنا كل مقدار وسطاه
فالمقدار هو منوع العلم وقد اخذ
في المسئلة مع كونه وسطا في النسبة
فهو عرض ذاتي

قال كقولنا كل خط قائم اه
نوع ذاتي من المقدار وقد اخذت
في المسئلة مع قيامه على خط وهو
عرض ذاتي للمقدار

قال وقد يكون عرضا ذاتيا له
كقولنا كل مثلث اه وقد يكون
نوع عرض ذاتي له كقولنا كل
مثلث متساوي الساقين فان
مثلث قاعدته متساوية
زاويتي الموصوف نوع من المثلث
فالمثلث الموصوف الصوفي هو
يقول الفقيه النوري الصوفي هو
هذا آخرا ردنا جملة اخلوا خارجا
وقد تم في اليوم السابع عشر من شهر
صفر الحجة لسنة خمس وتسعين

والشفاة المفصلة في الموقوف
وصلى الله على سيدنا محمد وآله
وصحبه اجمعين وسلام على المرسلين
والحمد لله رب العالمين

وَأَجْزَائُهَا وَأَعْرَاضُهَا الذَّاتِيَّةُ وَالْمُقَدِّمَاتُ غَيْرُ الْبَيِّنَةِ فِي نَفْسِهَا
الْمَأْخُذَةُ عَلَى سَبِيلِ الْوَضْعِ كَقَوْلِنَا لَنَا أَنْ نُضَلَّ بَيْنَ كُلِّ
نُقْطَتَيْنِ بِخَطٍّ مُسْتَقِيمٍ وَأَنْ نَعْمَلَ بِأَيِّ بَعْدٍ كَانَ وَعَلَى أَيِّ نُقْطَةٍ
شِئْنَا دَائِرَةً وَالْمُقَدِّمَاتُ الْبَيِّنَةُ بِنَفْسِهَا كَقَوْلِنَا الْمَقَادِيرُ
الْمُتَسَاوِيَةُ لِمَقْدَارٍ وَاحِدٍ مُتَسَاوِيَةٌ وَمَسَائِلُ وَهِيَ الْقَضَايَا
الَّتِي تَطْلُبُ بِهَا نِسْبَةُ مَحْمُولِهَا إِلَى مَوْضُوعِهَا فِي ذَلِكَ الْعِلْمِ
وَمَوْضُوعُهَا تَهَا قَدْ يَكُونُ مَوْضُوعُ الْعِلْمِ كَقَوْلِنَا كُلُّ مِقْدَارٍ أَمَّا مِثْلُ
لَاخِرٍ أَوْ مَبْنِيٍّ وَقَدْ يَكُونُ هُوَ مَعَ عَرْضٍ ذَاتِي كَقَوْلِنَا كُلُّ مِقْدَارٍ وَسِطٌ
فِي النِّسْبَةِ فَهُوَ ضَلْعٌ مِمَّا يَحِيطُ بِهِ الطَّرَفَانِ وَقَدْ يَكُونُ نَوْعُهُ كَقَوْلِنَا
كُلُّ خَطٍّ يُمْكِنُ تَنْصِيفُهُ وَقَدْ يَكُونُ نَوْعُهُ مَعَ عَرْضٍ ذَاتِي كَقَوْلِنَا كُلُّ
خَطٍّ قَامَ عَلَى خَطٍّ آخَرٍ فَرَأَيْتِي جَنْبِيهِ قَائِمَتَانِ أَوْ مُتَسَاوِيَتَانِ
لَهَا وَقَدْ يَكُونُ عَرْضًا ذَاتِيًّا لَه كَقَوْلِنَا كُلُّ مِثْلٍ فَإِنْ زَوَايَاهُ مِثْلُ

مُسَاوِيَةٍ لِقَائِمَتَيْنِ وَأَمَّا مَحْمُولُهَا فَخَارِجَةٌ عَنْ مَوْضُوعِهَا

لَا مِتْنَاعَ أَنْ يَكُونَ جِزْءُ الشَّيْءِ مَطْلُوبًا

بَيِّنَةٌ بِالْبُرْهَانِ

بِحَقِّهِ

١٣٢٨

بِاسْمِهِ سُبْحَانَهُ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ أَخِي الْكَبِيرَ مِنَ الْعَبْدِ الدَّاعِي سَيِّدًا وَعِلْمًا
وَعَمَلًا مُوَفَّقًا لِأَعْرَابِ الرِّسَالَةِ الشَّمْسِيَّةِ مَعَ الشَّرْحِ الَّذِي كَتَبَ
فِي أَطْرَافِهَا عَلَى طَرِيقِ الْإِيْجَازِ فَكَانَتْ مُنَوَّرَةً بِنُورِ النَّوْعِ وَالتَّائِيْفِ
وَالصَّلَوةِ وَالسَّلَامِ عَلَى مُحَمَّدٍ الَّذِي أَخَذَتْ لِلشَّمْسِ مِنْهُ النُّورَ
فَكَانَتْ مُنَوَّرَةً بِنُورِ التَّائِيْفِ وَعَلَى آلِهِ وَاصْحَابِهِ الَّذِينَ كَسَبُوا
الْبُرْهَانَ مِنْهُ فَتَقَنُوا عَلَى التَّائِيْفِ وَبَعْدُ فَهَذَا الْأَعْرَابُ وَالشَّرْحُ
لَطِيفَانِ بِتَحْقِيقِ وَائِقَانِ لِلرِّسَالَةِ الشَّمْسِيَّةِ فِي هَذَا الزَّمَانِ
لَمَّا أَمَرْتُ عَيْنِي فِيهَا مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى بِلَا فُورٍ فَكَانَ حَقًّا لَهَا
أَنْ يُقَالَ فَإِنْ جَمَعَ الْبَصَرُ هَلْ تَرَى مِنْ فَطُورٍ لِأَمَّا عَيْنَانِ
فَوَارَتَانِ بَحْرَانِ عَلَى رِيَاضِ الْكِلْيَاتِ تَنْبَتُ فِيهِمَا أَنْوَاعُ الْأَوَّلِيَّاتِ
وَتَنْشُرُ زَهْرَ الْمُوجَّهَاتِ مِنَ الصُّرُورِيَّاتِ وَالِدَائِمَاتِ فَلِلَّهِ سَعْمُ
الْمُعَرِّبِ النُّورِ الْأَرِيْبِ الْأَدِيبِ النَّجِيبِ حَيْثُ أَنَّى بِالْأَثَرِ الْعَجِيبِ
وَأَنَا لَفَقْدُ عَنْ بَكَارِ مَدْرِسِي دَوْرَتِ
صُوفِيَةٍ وَخَوَاجَةِ زَادَةِ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ حُسْنِي



هُوَ الْمُعَيَّنُ

حَمْدًا لِمَنْ جَعَلَ الْأَعْرَابَ مِنَ الْقَوَائِدِ الْعَرَبِيَّةِ وَصَلَاةً
عَلَى مُحَمَّدٍ الَّذِي جَعَلَ الْقِيَاسَ أَحَدَ الْأَرْبَعَةِ فَكَانَ مِنْ أَرْكَانِ
الْمَنْطِقِيَّةِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الَّذِينَ هُمْ كَثْرَةُ تَضَبُّطِهِمْ جِهَاتُ
وَحْدَةٍ فَكَانَتْ فِي الْمَنْطِقِ الْمَعْلُومَاتُ التَّصَوُّرِيَّةُ وَالنَّصْدِيقِيَّةُ
وَبَعْدُ فَهَذَا الشَّرْحُ وَالْأَعْرَابُ الصَّحِيحُ وَقَعَ لِعِبَارَةِ الرَّسَالَةِ
الشَّمْسِيَّةِ فَكَانَ حَقًّا أَنْ يُقَالَ هَذَا أَثَرٌ عَجِيبٌ لَا يَرَى أَحَدٌ مِثْلَهُ
لِأَنَّهُ كَالْعَيْنِ الَّتِي تَجْرِي فِي بَحْرِ الْكَلِمَاتِ تَنَبُّتٌ فِيهَا
أَنْوَاعُ الْمَوْجَّهَاتِ مِنَ الضَّرُورِيَّاتِ وَالِدَائِمَاتِ فَلِلَّهِ هِمَّةُ
الْعَرَبِ الشَّارِحِ حَيْثُ تَنَوَّرَ وَجْهُهُ كَأَسْمِهِ بِالْقَوْلِ الشَّارِحِ
وَأَنَا الْفَقِيرُ عَنْ مُدَرِّسِي دَوْرِيَّةِ صُوفِيَّةٍ
خَوَاجَه زَادَهُ السَّيِّدُ مُحَمَّدٌ عَاكِفٌ

مِنْهُ التَّوْفِيقُ

تَعَدُّ لِمَنْ وَقَفَ أَخِي فِي مَقَامِ أَبِي لَانَ يُزِينُ الرِّسَالَةَ الشَّمْسِيَّةَ
 بِالشرحِ وَالْإِعْرَابِ وَنُصِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ الَّذِي شَرَفَهُ اللَّهُ تَعَالَى
 بِالوَحْيِ وَالْبُرْهَانِ فَغَلَبَ عَلَى عِلْمِهِ فِي الْخُطَابِ وَعَلَى إِلَهٍ
 وَأَصْحَابِهِ الَّذِينَ تَشَرَّفُوا فِي الدَّارَيْنِ بِالْأَصْحَابِ وَبَعْدُ
 فَهَذَا الشَّرْحُ وَالْإِعْرَابُ يَشْرَحَانِ صَدْرَ مَنْ تَصَدَّقَ مِنَ الطُّلُوبِ
 لِلرِّسَالَةِ الشَّمْسِيَّةِ مِنَ الْمَنْطِقِ الَّذِي يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ عِلْمُ
 الْإِيضَالِ إِلَى الْمَجْهُولِ التَّصَوُّرِيِّ وَالْتَّصَدِيقِ فَكَانَ
 الْحَقُّ لَهَا أَنْ يُسَمَّى بِنَوْعٍ مِنَ التَّالِيفِ الْأَوَّلِيِّ لِأَنَّهَا
 كَالْعَيْنَانِ الْجَارِيَتَيْنِ عَلَى نِكَاتِ الْكَلِمَاتِ وَالْأَشْكَالِ
 تَنَبَّتُ فِيهِمَا الْأَوَّلِيَّاتُ وَالْآمَثَانُ فَلِلَّهِ تَرْتِيبُ الْمُعْرِبِ
 النُّورِ النَّجِيبِ حَيْثُ أَظْهَرَ الْأَثَرَ الْغَرِيبِ

وَأَنَا الْفَقِيرُ عَنْ مَدْرَسَةِ وَرَثَةِ صُوفِيَةٍ
 خَوَاجَةِ زَادِهِ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ ضِيَاءِ الدِّينِ



مِنْهُ الْهَدَايَةُ وَالِاسْتِعَانَةُ

يَقُولُ الْفَقِيرُ الْمُعْرِبُ الْكَاتِبُ النَّوْرِيُّ الصُّوفِيَّةُ وَهِيَ
 الْمَدْعُوُّ بِخَوَاجِهِ إِبْرَاهِيمَ وَهَبِي أَفندي زَادَهُ أَكْرَمَهُ اللَّهُ
 بِالْحَسَنِي وَالزِّيَادَةِ كَائِنًا فِي بَيْتِهِ وَارْدًا بِالْهَجْرَةِ مَدْرَسًا
 فِي مَدْرَسَةِ جَنَّتِكَ كَانَ الْمَرْحُومِ وَالْمَغْفُورِ لَهُ الْحَاجُّ
 غَازِي أَوْرَنُوسُ بَكَ طَيِّبًا لِلَّهِ تَرَاهُ وَجَعَلَ سَلَكَهُ
 وَوَقَفَهُ بَاقِيًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ قَدْ تَمَّ طَبْعُ هَذِهِ الرِّسَالَةِ
 الْمُعَرَّبَةِ الْمُسَمَّاةِ بِجَدِيدِ رِسَالَةِ شَمْسِيَّةِ بِمَطْبَعَةِ
 اِسْتَمْبِيلِ أَفندي دَرْمَحَلَّةِ اِسْكَنْدَرُ فِي بَلَدَةِ قُسْطَنْطِينِيَّةِ
 صَالِحَاتُهَا اللَّهُ عَنِ الْآفَاتِ وَالْبَلِيَّةِ فِي الْيَوْمِ السَّابِعِ عَشَرَ
 مِنْ شَهْرِ شَعْبَانَ الْمُعَظَّمِ لِسَنَةِ اِحْدَى وَثَلَاثِينَ
 وَآلْفٍ مِنْ هِجْرَةٍ مَنْ لَهُ
 لَعْنَةُ الشَّرِّ

طابغ وناشر

حكاكردة ٤ نومروده صحاف قهرمان
 مفضيا